

مخاطر السيولة
وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل 2
(ورقة للمناقشة)



المحتويات

الصفحة	الموضوع	القسم
6 - 3	الإطار العام	القسم الأول
12 - 7	المتطلبات النوعية لمخاطر السيولة للأغراض الرقابية	القسم الثاني
17 - 13	المتطلبات الكمية لقياس مخاطر السيولة للأغراض الرقابية	القسم الثالث
23 - 18	الجدول	

القسم الأول الإطار العام

1/1 المقدمة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على تمويل أي زيادة في الأصول أو مقابلة الالتزامات عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، أو وجود قيود على قيام البنك بالتصرف في بعض الأصول المملوكة له، أو إمكانية القيام بذلك ولكن بأسعار تقل بشكل كبير عن قيمة اقتنائها (أي تكبد خسائر رأسمالية).

وفى هذا السياق، فقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إمكانية حدوث مخاطر سيولة حادة وسريعة يترتب عليها فقدان البنوك لمصادر التمويل المتاحة لديها لمواجهة تلك المخاطر، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بعملية تقييم الأصول وقياس كفاية رأس المال لدى البنوك.

وبناء على ما سبق، وفى ضوء احتياج البنوك إلى تحسين إدارة مخاطر السيولة لديها والتحكم في حجم تلك المخاطر بكفاءة، فقد قرر البنك المركزي المصري إصدار ورقة المناقشة هذه - وبما يتماشى مع متطلبات الدعامة الثانية من مقررات بازل 2 - لكي تكون ورقة إرشادية لإدارة مخاطر السيولة في المؤسسات المصرفية بمصر. ويبنى الإطار العام لهذه الورقة على مجموعة من المتطلبات الرقابية النوعية والكمية التي تتماشى مع أكثر الممارسات الدولية شيوعاً في هذا الشأن.

سوف تخضع نتائج عمليات تقييم البنوك لمخاطر السيولة التي سيتم قياسها - على الأقل - بواسطة الطرق المعروضة بهذه الورقة لعمليات المراجعة والتقييم الإشرافي من قبل البنك المركزي المصري.

يأخذ التقييم الإشرافي في الاعتبار عدد من المعايير النوعية المرتبطة بكفاية وكفاءة نظام إدارة مخاطر السيولة لدى البنوك.

وسوف تقوم الرقابة المكتببية بالبنك المركزي المصري بتقييم عملية التقييم التي تجريها البنوك لمخاطر السيولة لديها عن طريق استخدام أدوات كمية ونوعية طرف البنك المركزي المصري بالتوازي مع الرقابة الميدانية فى هذا الشأن.

تتناول هذه الورقة مخاطر السيولة بشكل تفصيلي وقد تم تقسيمها كما يلي: القسم الأول يوضح بعض الجوانب العامة الخاصة بمخاطر السيولة، القسم الثاني يتعلق بالمتطلبات النوعية لمخاطر السيولة. أما القسم الأخير فيستعرض الأساليب والأدوات الكمية لمخاطر السيولة.

2/1 أسباب وأنواع مخاطر السيولة

يمكن أن تنشأ مخاطر السيولة من عدة مصادر مختلفة ، فعلى سبيل المثال فقد تنشأ هذه المخاطر إما من جانب الالتزامات أو من جانب الأصول أو من البنود خارج الميزانية أو مزيج بينهم على النحو التالي:

1. قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الالتزامات على سبيل المثال عندما يقوم المودعين بسحب إيداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ مما يتطلب من البنك توفير أموال إضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ.

2. قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الأصول على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة .

3. قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب البنود خارج الميزانية على سبيل المثال عندما يتم السحب بصورة أكبر عن المقدر من الحدود الائتمانية السابق الموافقة عليها من قبل البنك مما يتطلب أن يقتصر البنك أموال إضافية.

ووفقاً للمفهوم السابق، فإنه يوجد ثلاث أنواع رئيسية لمخاطر السيولة كما يلي:

- مخاطر السيولة التمويلية: تنشأ عندما يكون البنك غير قادر على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة وبدون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك.
- مخاطر السيولة السوقية: تنشأ عندما يتعذر على البنك بيع أو رهن احد أصوله وفقاً لسعر السوق السائد نتيجة لعدم إمكانية تسيلها بالسوق (تعرف كذلك بمخاطر التصفية).
- مخاطر السيولة العرضية : تنشأ عن الاستخدام المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء.

3/1 الإطار الرقابي للمتطلبات النوعية لمخاطر السيولة

يجب على البنوك وضع سياسات وإجراءات خاصة بقياس وإدارة مخاطر السيولة تتماشى مع تعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليها الالتزام بمجموعة من المتطلبات النوعية و المبادئ الخاصة بإدارة والتحكم في مخاطر السيولة.

ويمكن إيجاز هذه المتطلبات والمبادئ فيما يلي:

- يجب على البنك وضع إطار عام لإدارة مخاطر السيولة لديه بما يضمن توافر سيولة كافية في شكل أصول سائلة عالية الجودة غير مرهونة (كغطاء لمخاطر السيولة liquidity buffer - أنظر القسم الثالث) يمكن استخدامها لمواجهة أي ظروف غير مواتية أو طارئة مثل فقدان أو اضمحلال بعض مصادر التمويل المضمونة وغير المضمونة.
- يتعين على البنك وضع حد مسموح به لمخاطر السيولة لديه Liquidity Tolerance* وبما يتفق مع استراتيجيه العمل وحجم المخاطر الكلية المقبولة بالنسبة له. يمكن قياس مستوى مخاطر السيولة ، على سبيل المثال ، عن طريق تقدير فترات تحمل البنك

* يمثل مستوى مخاطر السيولة المقبول للبنك ، والذي يمكنه من الاستمرار في القيام بأنشطته .



لصدمة متعلقة بالسيولة أو من خلال وضع نظام لحدود مخاطر السيولة. وأحد الطرق البسيطة التي يمكن للبنوك الإستناد إليها في قياس فترات تحمل البنك تتمثل في مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتحديد نقطة التعادل Break-even point.

■ يجب على الإدارة العليا للبنك الاشتراك بشكل مباشر في وضع إستراتيجية وكذا سياسات وإجراءات خاصة بإدارة مخاطر السيولة تتماشى مع حجم المخاطر المقبول لدى البنك ، والتأكد من أن البنك يحتفظ بالسيولة الكافية طرفه. و يتعين على الإدارة العليا كذلك متابعة تطورات أوضاع السيولة باستمرار والإقرار عنها لمجلس الإدارة بشكل دوري. على الجانب الآخر ، يجب على مجلس الإدارة اعتماد ومراجعة الإستراتيجية والسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة بصفة سنوية على الأقل – أو بدوريات أعلى عند الضرورة أثناء الظروف غير العادية - والتأكد من أن الإدارة العليا تقوم بإدارة مخاطر السيولة بكفاءة.

يجب أن يتوافر لدى البنك نظام فعال لتحديد، قياس، متابعة والتحكم في مخاطر السيولة. على أن يتضمن هذا النظام إطار متكامل وقوى للتنبؤ بالتدفقات النقدية الناتجة عن الأصول، الالتزامات، والبنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مناسبة داخل وفيما بين وحداته ، أنشطة البنك المختلفة والعملاء الأجنبية، أخذاً في الاعتبار القواعد القانونية والرقابية والتشغيلية التي يجب إتباعها لتبادل احتياجات السيولة.

■ يجب على البنك ان يأخذ في الاعتبار تكلفة السيولة ، المنافع ، مخاطر التسعير ، كفاءة الأداء وكذا إجراءات الموافقة على المنتجات الجديدة الخاصة بالأنشطة الرئيسية بالبنك (البنود داخل وخارج الميزانية) حتى يتسنى له الربط بين حجم المخاطر الناشئة عن أنشطة البنك المختلفة وحجم مخاطر السيولة على مستوى البنك ككل.

■ يجب على البنك وضع إستراتيجية للتمويل يضمن من خلالها تنوع مصادر وأجال التمويل بشكل فعال. ويجب أن تساعد هذه الإستراتيجية على التواجد الدائم في أسواق التمويل المختارة من قبل البنك ، مع الحفاظ على علاقات قوية مع الأطراف التي يحصل من خلالها على احتياجاته التمويلية، وذلك لكي يضمن فعالية تنوع مصادر التمويل لديه. كما يجب على البنك أن يقوم بصفة مستمرة بتقييم واختبار قدرته على توفير احتياجاته التمويلية بشكل سريع من كل مصدر من المصادر المتاحة له كل على حده. وان يقوم بتحديد العوامل الرئيسية التي قد تؤثر على قدرتها على توفير الأموال ومتابعتها عن قرب للتأكد من أن التوقعات الخاصة بإمكانية توفير الأموال مازالت صحيحة.

■ يجب على البنك إدارة مراكز الضمانات والتفرقة بين الأصول المرهونة والمقدمة كضمانة والأصول غير المرهونة. كما يجب على البنك متابعة الأطراف المحتفظ بالضمانة لديها وإمكانية التصرف فيها في الوقت المناسب عندما يتطلب الأمر ذلك. وأن يحتفظ البنك بمجموعة من الأصول السائلة عالية الجودة، غير المرهونة أو مقدمة كضمانة، ويمكن استخدامها لمقابلة عدد من السيناريوهات غير المواتية لأوضاع السيولة (سيولة إضافية) منها فقدان بعض مصادر التمويل المضمونة وغير المضمونة. يجب ألا يكون هناك أى عائق قانوني ، رقابي أو تشغيلي يحول دون استخدام تلك الأصول للحصول على التمويل اللازم.

■ يتعين على البنك إجراء اختبارات التحمل على أساس دوري استناداً على مجموعة من السيناريوهات المفترضة بالنسبة لكل من البنك ذاته وعلى مستوى السوق ككل (لكل على حده ولكلاهما معاً) بالعملاء المختلفة على أساس فردي ومجمع وذلك بهدف تحديد المصادر التي قد ينشأ عنها قيود على أوضاع السيولة وللتأكد من كفاية السيولة من الناحية النوعية والكمية. ويجب أن تتماشى سيناريوهات اختبارات التحمل مع مدى تعقد أنشطة البنك. ويجب أن يضع البنك

سياسة واضحة ورسمية لاختبارات التحمل وان يستخدم نتائجها لإجراء تعديلات على كل من الإستراتيجية ، سياسة إدارة مخاطر السيولة ، مراكز السيولة وكذا لوضع خطة طوارئ فعالة .

- يجب ان يتوافر لدى البنك خطة طوارئ تمويلية تحدد بوضوح الإستراتيجية التي سوف يتم إتباعها لمواجهة نقص السيولة في الظروف الطارئة. ويجب أن تحدد خطة الطوارئ التمويلية السياسات الواجب إتباعها لإدارة الظروف غير المواتية ، وتحديد المسؤوليات حال حدوث ذلك واختبار هذه الخطة دورياً وتحديثها للتأكد من صلاحيتها .
- يتعين على البنك أن يقوم بإدارة مراكز السيولة اليومية والمخاطر المرتبطة بها بكفاءة لمقابلة التزامات الدفع والتسوية في الوقت المناسب تحت كل من الظروف العادية وغير المواتية ومن ثم المساهمة في تحقيق قدر من المرونة والانسيابية في نظم الدفع والتسوية .

(يتم عرض المتطلبات النوعية لمخاطر السيولة بالتفصيل في القسم الثاني)

4/1 الإطار الرقابي للمتطلبات الكمية لمخاطر السيولة

بالإضافة إلى الأساليب المختلفة التي تستخدمها البنوك داخليا لقياس والتحكم في مخاطر السيولة سيقوم البنك المركزي المصري في المستقبل بإصدار النسب الجديدة الآتية للسيولة لأغراض التقارير الرقابية

(1) نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio

(2) نسبة صافي الموارد المالية المستقرة Net Stable Funding Ratio

وفى هذا الصدد، سيتم أولاً دراسة الأثر الكمي لتطبيق هاتين النسبتين، عقب قيام البنوك بإرسال نتائج القياس إلى البنك المركزي المصري، سوف يقرر البنك المركزي المصري في ضوءها الشكل النهائي لهما وكذا الأوزان المطبقة على البنود داخل وخارج الميزانية المتضمنة فيهما .

(يتم عرض المتطلبات الكمية لمخاطر السيولة بالتفصيل في القسم الثالث)

5/1 نطاق التطبيق

يجب على البنوك الفردية ، البنوك التابعة للبنوك الأجنبية ، وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر ان تقوم باحتساب حجم مخاطر السيولة وفقا للنسبتين الواردين بالقسم الثالث من هذه الورقة والإقرار عنها للبنك المركزي المصري على أساس فردي ، في حين يجب أن تقوم المجموعات البنكية المصرية بذلك على أساس مجمع .

القسم الثاني

المتطلبات النوعية لمخاطر السيولة للأغراض الرقابية

يجب أن يتوافر لدى البنك العناصر التالية بهدف إدارة والتحكم في مخاطر السيولة بشكل كافي:

- نظام حوكمة وانضباط مؤسسي
- إدارة مخاطر فعالة
- رقابة مخاطر حصيفة

ويجب أن يتوافر لدى البنك، من أجل تحقيق العناصر المذكورة بعالية، نظام رقابة داخلية فعال لمخاطر السيولة يتماشى مع تعليمات البنك المركزي المصري المزمع إصدارها في هذا الشأن. فضلاً عما سبق، يجب على البنك الالتزام بمجموعة من المبادئ الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة على النحو التالي:

1. سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة

يجب أن يتوافر لدى البنك سياسات لإدارة مخاطر السيولة موثقة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويجب ان تتضمن تلك السياسات على الأقل ما يلي:

- تعريف لمخاطر السيولة، مصادرها وتأثيراتها قصيرة وطويلة الأمد، ودرجة تداخلها مع المخاطر الأخرى في البنك.
- منهجية التطبيق على أساس فردي ومجمع، و تحت كل من الظروف العادية وغير المواتية.
- الهيكل التنظيمي لإدارة مخاطر السيولة (متضمناً المسؤوليات، المهام والواجبات في هذا الشأن).
- نظم وطرق قياس مخاطر السيولة.
- إجراءات تحديد السيولة المطلوبة في ظروف العمل العادية وغير العادية
- آلية تقييم مخاطر السيولة الناشئة عن البنود خارج الميزانية والالتزامات العرضية الأخرى.
- الإطار العام لحدود مخاطر السيولة.
- وصف لنظام المعلومات والتقارير الخاص بإدارة مخاطر السيولة.
- سلطات ومسؤوليات الإدارات واللجان المعنية متضمنة إجراءات الاعتماد .
- وصف لخطة الطوارئ التمويلية وكذا اختبارات التحمل المتبعة .

2. إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا

(أ) يجب أن يقوم مجلس الإدارة بالآتي على الأقل فيما يخص إدارة السيولة :

- التأكد من وجود إستراتيجية وسياسات خاصة بالسيولة، وكذا تحديد لمستوى مخاطر السيولة المقبول بهدف إدارة تلك المخاطر بشكل فعال.
- تحديد الأشخاص أو اللجان المسند إليهم مهمة إدارة مخاطر السيولة بالبنك.
- متابعة الهيكل الكلي لمخاطر السيولة.
- التأكد من أن مخاطر السيولة بالبنك تم تحديدها، قياسها، متابعتها والتحكم فيها بشكل كفاء.
- التأكد من أن الإدارة العليا تدير مخاطر السيولة بفعالية وبما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول من قبل البنك ، وتحويل الإستراتيجية إلى إجراءات وضوابط واضحة وتعميمها على كافة وحدات البنك.

- الإسناد إلى لجنة إدارة المخاطر مسئولية التأكد من أن نظم القياس المطبقة تقوم بتحديد وقياس حجم مخاطر السيولة لدى البنك بدقة، وأن نظام التقارير المتبع يعطى صورة دقيقة وشاملة عن حجم تلك المخاطر ومصادرها.
- (ب) يجب أن تقوم الإدارة العليا بالآتي على الأقل فيما يخص إدارة السيولة :
 - مراقبة مخاطر السيولة بشكل يومي وعلى فترات طويلة الأجل .
 - التأكد من توافر سيولة كافية لدى البنك .
 - مراجعة المعلومات الخاصة بتطورات أوضاع السيولة والإقرار عنها لمجلس الإدارة بصفة دورية.
 - التأكد من وجود نظام رقابة داخلية كافي لدى البنك يضمن نزاهة عملية إدارة المخاطر التي تقيم على الأقل سنويا وبشكل مستقل من قبل وحدة المراجعة الداخلية .
 - مراجعة السيناريوهات والفروض الخاصة باختبارات التحمل وكذلك نتائج تلك الاختبارات.

3. نظم قياس مخاطر السيولة ، الإجراءات والأساليب :

يجب أن تتناول نظم قياس مخاطر السيولة ، الإجراءات والأساليب على الأقل الآتي :

- تحديد المصادر التي ينشأ عنها مخاطر السيولة (التي تنشأ عن البنود داخل وخارج الميزانية والالتزامات العرضية الأخرى مثل التوريق ، الحدود الائتمانية غير المستخدمة) ، وكذا قياس ، متابعة والتحكم في مخاطر السيولة ، أخذاً في الاعتبار التعقد والتداخل مع المخاطر الأخرى ، وفقاً للأساليب وإجراءات واضحة . ويجب ان يعدل النظام المذكور وفقاً للتغير في منتجات البنك وهيكل مخاطره .
- انعكاس المسؤوليات المختلفة للإدارات المعنية بعملية إدارة مخاطر السيولة بما يتماشى مع سياسة مخاطر السيولة الموضوعية .
- قياس الأرصدة بالعملات الأجنبية المختلفة لتقليل تركيز التوظيفات بالعملات الأجنبية وتأثيرها المستمر على مخاطر السيولة وفقاً لحجم مخاطر السيولة المقبول (risk tolerance) .

4. نظام وضع الحدود لمخاطر السيولة

يجب ان تضع البنوك حدود لمخاطر السيولة تتماشى مع طبيعة النشاط ودرجة تعقد عناصر المركز المالي والاطار الكلى لمخاطر السيولة. ويجب مراجعة هذه الحدود بصفة دورية وان يتم تعديلها في حالة تغير الظروف أو مستوى المخاطر المقبول لدى البنك. و في حالة تجاوز الحدود الموضوعية فإن ذلك يكون مؤشراً على زيادة حجم المخاطر لدى البنك أو عدم فعالية نظام إدارة المخاطر لديه.

يجب أن يتضمن نظام الحدود على الأقل حدود لفجوات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للفترة الزمنية المختلفة وحدود لتركز مصادر التمويل في أسواق معينة (سوق الائتربنك، التوريق ، عدد محدود من المودعين). وبناء عليه يجب على البنوك صياغة سياستها التمويلية استناداً إلى مستوى مقبول من التنوع (متضمنة الدائنين ، منتجات السوق ، العملات ، والمناطق الجغرافية) وكذا تقوية العلاقات مع مقدمي التمويل الرئيسيين من خلال دورية الاتصال بهم ودورية استخدام الخدمات التمويلية والمتابعة والتقييم المستمر للتطورات في الأسواق التمويلية.

5. مؤشرات الإنذار المبكر

يجب على البنك أن يقوم بتصميم مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر تساعد في عملية تحديد وإدارة العوامل المتعلقة بمخاطر السيولة. وتمثل مؤشرات الإنذار المبكر الضوء الأحمر عند زيادة حجم مخاطر السيولة أو زيادة الاحتياجات التمويلية للبنك أو أية اتجاهات عكسية تتطلب من البنك إيجاد وسائل لتخفيف مخاطر السيولة (على سبيل المثال الاحتفاظ بسيولة إضافية ، وضع نظام لحدود مخاطر السيولة ، تنويع مصادر التمويل) . ويمكن أن تأخذ مؤشرات الإنذار المبكر شكل كمي أو نوعي. وفيما يلي بعض المؤشرات وفقاً لحجم وتعقد أنشطة البنك:

- النمو المتزايد في الأصول وخاصة عندما يكون التمويل من خلال التزامات غير مستقرة.
- وجود تركيزات عالية في كل من الأصول والالتزامات .
- ارتفاع درجة عدم التوافق بين العملات.
- تكرار حالات اقتراب المراكز من / أو تجاوزها للحدود الداخلية أو الرقابية .
- انخفاض المتوسط المرجح لأجل الالتزامات.
- تدهور حاد في مستوى كل من الإيرادات ، جودة الأصول، والوضع المالي الكلي .
- انخفاض سعر سهم البنك في سوق الأوراق المالية .
- طلب الأطراف المقابلة ضمانات إضافية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للبنك أو رفضها الدخول في عمليات جديدة معه.
- انخفاض وتدهور درجة التقييم الائتماني للبنك.
- الصورة السيئة عن البنك
- ارتفاع تكاليف التمويل للبنك سواء من المؤسسات المالية أو العملاء.
- اتجاهات سلبية أو ارتفاع المخاطر بمنتجات بعينها مثل زيادة المتأخرات.
- ارتفاع مستوى الديون غير المنتظمة.
- قيام المراسلين بإلغاء أو تخفيض الحدود الائتمانية الممنوحة للبنك .
- زيادة معدل سحب ودائع العملاء.
- وجود صعوبات في الحصول على تمويل طويل الأجل.
- صعوبة في إعادة تمويل الالتزامات قصيرة الأجل .

6. خطة الطوارئ التمويلية

يجب أن يكون لدى البنك خطة طوارئ معتمدة تتضمن الإستراتيجية التي يتبعها البنك في حالة تعرضه لتراجع مفاجئ وطارئ في مستوى السيولة لديه. ويجب أن تحدد خطة الطوارئ سياسات وإجراءات التصعيد التي يتم إتباعها . ويتعين أن يتم اختبارها وتحديثها بصفة دورية للتأكد من فعاليتها .

ويجب أن تتضمن خطة الطوارئ ما يلي:

- أ- إعداد تقديرات للتدفقات النقدية (الداخلة والخارجة) وخطة لتدبير السيولة اللازمة ومصادر التمويل في ظل الظروف العادية والظروف غير المواتية للسوق وذلك من خلال:

- إعداد وتحليل تقديرات كمية للتدفقات النقدية الناشئة عن البنود داخل وخارج الميزانية والأثار المترتبة عليها.
- التوافق بين مصادر التدفقات النقدية المتوقعة واستخداماتها.
- إعداد مؤشرات تساعد إدارة البنك على التنبؤ بمستوى مخاطر السيولة المحتملة (يتم الرجوع الى النسب والحدود السابق الإشارة إليها بمؤشرات الإنذار المبكر) .
- ب- إستراتيجية للتعامل مع أزمات نقص السيولة، والتي يجب أن تتضمن كحد أدنى ما يلي:
 - الإجراءات التي يتعين اتخاذها لضمان دقة المعلومات وضمان وصولها لإدارة البنك في الوقت المناسب بما يمكنها من سرعة اتخاذ القرارات.
 - الفصل التام بين المهام والمسئوليات، وذلك بغرض تحديد ما هو متوقع من كل عامل في البنك عند التعرض للآزمات .
 - المحافظة على علاقة قوية مع كافة الأطراف الرئيسية والإطراف المقابلة التي تتعامل مع البنك في الأنشطة المتعلقة بتقديم التمويل والسيولة ، وأنشطة المتاجرة والأنشطة خارج الميزانية ، والتي يمكن أن يعتمد عليها البنك في توفير السيولة في الظروف غير العادية.
 - الاحتفاظ بسيولة إضافية .
- ج- خطوط احتياطية للسيولة بحيث يجب أن تقوم الخطة بالآتى :
 - تحديد مصادر متنوعة من السيولة الإحتياطية (محلية وأجنبية) .
 - التحديد الدقيق لحجم التمويل الذي يمكن للبنك الحصول عليه من هذه المصادر، والشروط اللازمة للحصول على هذا التمويل (مثل وجود إخطار سابق....الخ).
 - يجب ان يكون لدى البنك خطة طوارئ للأوقات التي لا تكون فيها الحدود الإحتياطية متاحة .
 - يجب أن يتوافر لدى البنك حدود تمويل إلزامية (يدفع البنك عليها عمولات) والتي تكون متاحة تحت الظروف غير المواتية إذا فشل في الحصول على التسهيلات غير الملزمة .

اختبارات التحمل Stress Testing

تعتبر اختبارات التحمل أداة مهمة لإدارة المخاطر والتي يجب على البنك تطبيقها بصفة منتظمة كجزء من النظم الداخلية لإدارة المخاطر لديه وذلك في إطار الدعامة الثانية لمقررات بازل 2. وتستخدم تلك الاختبارات بهدف تقييم أثر الظروف غير المواتية على سيولة البنك ونسب السيولة الإلزامية (الحالية والجديدة المزمع إصدارها) ، مما يساعد البنك على إدارة مخاطر السيولة في مثل هذه الظروف. وبناءً عليه يتم وضع حدود إضافية للسيولة إذا تطلب الأمر ذلك .

يجب أن تكون عملية اختبارات التحمل محددة ومصممة بشكل ملائم من خلال تحديد كل من دورية اجرائها ، الأساليب المستخدمة ، عوامل المخاطر الملائمة ، الفترات الزمنية ، السيناريوهات الرئيسية. وتنقسم السيناريوهات الخاصة باختبارات التحمل إلى نوعين: سيناريوهات عامة أو شاملة : **Systemic Scenario** وهي تعكس أحوال السوق بتأثيرها على النظام العام ، و سيناريوهات محددة وخاصة بالبنك ذاته **Bank Specific Scenario** مثل تأثير انخفاض درجة الجدارة الائتمانية للبنك أو قيام البنوك الأخرى بإلغاء أو تقييد التسهيلات الممنوحة له . كما يجب على البنك أن يجرى اختبارات التحمل باستخدام السيناريوهات العامة والمحددة معا.

و يجب أن تقوم البنوك العاملة في مصر بما فيها فروع البنوك الأجنبية بتصميم وتطبيق سيناريوهات اختبارات التحمل على أساس فردي ، في حين يجب أن تقوم المجموعات البنكية المصرية بذلك على أساس فردي ومجمع معاً . ويجب أن تكون السيناريوهات المطبقة متحفظة بشكل كافي ، وان يتم مراجعتها بصفة دورية لتحديد ما إذا كانت خطة العمل في حاجة إلى تغيير لمواجهة الآثار السلبية لأية أزمات محتملة .

يجب إخطار ومشاركة الإدارة العليا للبنك في تقييم نتائج اختبارات التحمل بصفة دورية حتى يتسنى لها استخدام تلك النتائج في متابعة مخاطر السيولة وإجراء التعديلات اللازمة على كل من السياسات والإجراءات الداخلية ، الحدود وخطط الطوارئ التمويلية.

يجب أن تتضمن سيناريوهات اختبارات التحمل كحد ادني ما يلي:

- التدفقات النقدية الخارجة الناشئة عن عدم قدرة البنك على إعادة تمويل الشركات (الشركات المالية وغير المالية) وذلك باستخدام معدلات معقولة لهذه التدفقات تتناسب مع حدة الأزمة المفترضة . ويمكن تطبيق نسب لاحتمالات عدم التجديد بشكل منفصل لكل نشاط على حده (مثل المعاملات بين البنوك "الانتر بنك" ، الأوراق التجارية ،.....الخ).

- سحب ودائع العملاء بأنواعها المختلفة، (مثل الودائع لأجل ، تحت الطلب ، ودائع التوفير)، بتطبيق نسب ملائمة وفقاً لحددة الأزمة الخاصة بكل سيناريو .

- التدفقات النقدية الخارجة الناشئة عن البنود خارج الميزانية و الالتزامات العرضية الأخرى (مثل السحب من الجزء غير المستخدم من الحدود الائتمانية).

- استخدام مصادر التمويل المتاحة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة (على سبيل المثال: بيع الأصول القابلة للتداول بعد تطبيق معدلات خصم مقبولة على قيمها، أو الحصول على تمويل من البنك المركزي ، أو إجراء عمليات إعادة شراء ، أو إصدار سندات مضمونة بأصل من أصول البنك covered bonds....الخ)

- الانخفاض والتدهور في درجة التقييم الائتماني للبنك

- احتمالية قيام البنك بتحويل العملات الأجنبية والقدرة على توفير سيولة من أسواق النقد الاجنبي .

- إمكانية الحصول على تمويل من البنك المركزي أخذاً في الاعتبار الإجراءات والمعايير الواجب إتباعها في هذا الشأن .

تجدر الإشارة إلى أنه يحق للبنك المركزي المصري مطالبة البنوك (في أي وقت يراه) بتفاصيل اختبارات التحمل التي قامت بإجرائها والنتائج المتعلقة بها .

الإفصاح Disclosure

يجب أن يقوم البنك بالإفصاح عن معلومات تتعلق بوضع السيولة وأطر إدارة مخاطر السيولة لديه للأطراف المعنية على أساس سنوي حتى يتسنى لتلك الأطراف أن تحكم على سلامة أوضاع السيولة ، وفاعلية أطر إدارة مخاطر السيولة . ويجب أن تتضمن تلك المعلومات كحد ادني ما يلي :

- الهيكل التنظيمي وإطار إدارة مخاطر السيولة .

- معلومات نوعية متعلقة بوضع السيولة بالبنك (مثل: تنوع مصادر الأموال، الأساليب الفنية المستخدمة لتخفيف مخاطر السيولة، ...الخ).
- معلومات كمية عن وضع السيولة لدى البنك (مثل حجم ومكونات غطاء السيولة، البنود داخل وخارج الميزانية ...الخ).

القسم الثالث

المتطلبات الكمية لقياس مخاطر السيولة للأغراض الرقابية

احتساب نسبتي تغطية السيولة Liquidity Converge Ratio وصافي الموارد المالية المستقر Net

.Stable Funding

توضح نسبة تغطية السيولة مدى كفاية الأصول عالية السيولة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل (على مدى 30 يوم) وذلك في ظل سيناريو غير مواتي محدد. في حين تتناول نسبة صافي الموارد المالية المستقرة قياس مدى التوافق الهيكلي للسيولة (على مدار عام كامل) .

وتجدر الإشارة إلى إن النسبتين المشار إليهما يجب تطبيقهما بطريقة موائمة كجزء من الإطار الرقابي بهدف رفع قدرة البنوك على مواجهة أي صدمات محتملة تتعلق بالسيولة. وفيما يلي شرح تفصيلي لكيفية تطبيق النسبتين المشار إليهما:

أولا - نسبة تغطية السيولة Liquidity Converge Ratio (LCR)

تهدف هذه النسبة إلى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كافي من الأصول السائلة غير المرهونة (غير مرهونة بشكل صريح أو ضمني لضمان أو تحسين المستوى الإئتماني لأي عملية أو كحماية لأي نوع من المخاطر) والتي يمكن تحويلها إلى نقدية لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوم تحت سيناريو محدد غير مواتي للسيولة. وكحد أدنى من المفترض أن تمكن تلك الأصول السائلة البنك من الاستمرار في مزاولة نشاطه حتى اليوم الثلاثين وفقا للسيناريو المحدد والذي يفترض حينها أن تكون إدارة البنك و/أو البنك المركزي المصري قد اتخذوا الإجراءات الملائمة لإيجاد حلول مناسبة لأزمة السيولة .

الأصول السائلة عالية الجودة

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما}}{\leq 100 \%}$$

صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما

يجب ألا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع الأحوال عن 100% (بمعنى آخر يجب أن تساوى الأصول السائلة عالية الجودة على الأقل صافي التدفقات النقدية المقدرة) . وعليه فإن البنك يجب أن يحافظ على هذه النسبة بصفة مستمرة . وأن يكون على دراية بأي فجوات خلال الـ30 يوم وأن يتأكد من توافر وكفاية الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية أي فجوة في التدفقات النقدية خلال الشهر.

تتكون نسبة تغطية السيولة من عنصرين كما يلي:

(أ) قيمة الأصول السائلة عالية الجودة في الظروف غير المواتية (البسط) .

(ب) صافي التدفقات النقدية الخارجة محسوبة وفقاً لمحددات سيناريو محدد (المقام) .

(أ) الأصول السائلة عالية الجودة:

تمثل الأصول السائلة عالية الجودة كافة الأصول غير المرهونة الكافية لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة التراكمية (كما سيتم تحديد خصائصها لاحقاً) خلال 30 يوم تحت سيناريو غير مواتي محدد. وفي هذا الشأن يوجد عدد من الخصائص الواجب استيفائها في أصول البنك حتى يتم الاعتراف بها كأصول سائلة عالية الجودة. هذه الخصائص يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

خصائص أساسية :

- **مخاطر الائتمان ومخاطر سوق منخفضة:** حيث أن الأصول التي تتمتع بمخاطر ائتمان ومخاطر سوق منخفضة تكون ذات سيولة عالية. فمن جانب مخاطر الائتمان فإن الجدارة الائتمانية المرتفعة للمصدر يزيد من سيولة الأصل. أما من جانب مخاطر السوق فإن قصر فترة استرداد الأصل وانخفاض معدلات التذبذب في أسعاره وانخفاض مخاطر التضخم وكذا التقويم بعملة قابلة للتحويل وبمخاطر أسعار صرف منخفضة كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع سيولة الأصل .
- **سهولة التقييم ومدى التأكد منه :** ترتفع سيولة الأصل عندما يزيد احتمال إتفاق المشاركين بالسوق بشأن تقييم الأصل . فيجب أن تكون معادلة تسعير الأصول عالية السيولة سهلة القياس وغير مبنية على العديد من الافتراضات .
- **انخفاض درجة الارتباط بالأصول الخطرة:** يجب ألا تكون الأصول السائلة عالية الجودة ذات ارتباط عالي بالأصول الخطرة الأخرى . فالأصول المصدرة من مؤسسات مالية على سبيل المثال من المحتمل بشكل كبير أن تكون غير سائلة في أوقات أزمات السيولة .
- **الإدراج في سوق أوراق مالية متطور ومتعارف عليه:** أن يكون الأصل مدرج في أسواق مالية متطورة مما يزيد من درجة سيولته.

خصائص تتعلق بالسوق:

- **أسواق مالية نشطة وكبيرة:** يجب أن يكون هناك تداول نشط على الأصول في الأسواق المالية بيعة وشراء ويتم إجراء عمليات إعادة الشراء عليها طوال الوقت (بمعنى أن يكون هناك عدد كبير من المتعاملين على هذه الأصول في السوق وبحجم عمليات كبير). كما يجب أن تكون الأسواق المالية التي يتم فيها تداول هذه الأصول واسعة وعميقة بقدر كافي
- **وجود صانعي سوق ملتزمين:** يجب أن تتوفر أسعار بصفة دائمة لشراء و/أو وبيع الأصل.
- **تركز منخفض في السوق :** إن وجود عدد متنوع من البائعين والمشتريين بالسوق المتداول به الأصل يزيد من درجة الاعتماد على سيولته .
- **إمكانية اللجوء للأصل نظراً لجودته:** أن يتبين من الخبرات التاريخية الميل نحو اللجوء إلى هذه الأنواع من الأصول في وقت الأزمات باعتبارها ذات جودة عالية .

خصائص تشغيلية

- **يجب أن تكون الأصول عالية السيولة (المملوكة للبنك) تحت تصرف إدارة الخزانة Treasury Department لتحويلها إلى نقدية لسد الفجوة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الأوقات التي يتعرض فيها البنك لازمة في السيولة. ويجب أن تكون هذه الأصول غير مرهونة وخالية من أية معوقات للتصرف فيها على مستوى المجموعة البنكية. وعلى المستوى المجمع Consolidated level قد يقوم البنك كذلك بإدراج الأصول السائلة - المستوفاة الخصائص السابق ذكرها- لمقابلة متطلباته (إن وجدت) للمدى الذي من خلاله تنعكس المخاطر المصاحبة على المستوى المجمع .**

- يجب أن تكون الأصول السائلة غير مستخدمة كتغطية لمراكز المتاجرة لدى البنك أو كضمانة أو باعتبارها احد وسائل زيادة الجودة الائتمانية **credit enhancements** في العمليات المركبة **structured transactions** ويجب أن تدار هذه الأصول بهدف واضح ووحيد وهو الاستخدام كمصدر تمويل إحتياطي .
- يجب أن تكون الأصول السائلة عالية الجودة تحت سيطرة الإدارة أو الإدارات المسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة بالبنك . ويجب أن يقوم البنك بشكل دوري بتسييل جانب من هذه الأصول في السوق سواء من خلال إجراء عمليات بيع نهائي أو عمليات إعادة الشراء ، للتأكد من إمكانية استخدام هذه الأصول كمصدر سيولة إضافي **Liquid buffer** عند الضرورة.

وفيما يلي قائمة بالأصول التي تتوافر فيها الخصائص السابق الإشارة إليها وبالتالي يمكن للبنوك استخدامها في بسط نسبة تغطية السيولة كأصول سائلة عالية الجودة.

1- المستوى الأول

أ- النقدية

- ب- أرصدة لدى البنك المركزي التي يمكن استخدامها في الظروف الطارئة .
- ج- الأوراق المالية المتداولة في السوق ، وتمثل في المطالبات على أو مطالبات مضمونة من جهات سيادية ، بنوك مركزية ، مؤسسات القطاع عام ، بنك التسويات الدولية ، صندوق النقد الدولي ، المفوضية الأوروبية ، بنوك التنمية الإقليمية ، بشرط استيفائها المعايير الآتية:

- أن تأخذ وزن مخاطر صفر وفقا للأسلوب النمطي بمقررات بازل 2 .
 - ان تتواجد بأسواق عميقة ومتطورة، مع إمكانية إجراء عمليات إعادة شراء عليها.
 - ألا تكون الأوراق المالية مصدرة من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، أو التابعة للبنك.
- د- أوراق دين مصدرة من الحكومة أو البنك المركزي بالعملة المحلية للدولة التي يتعرض بها البنك لمخاطر سيولة أو للدولة الأم التابع لها البنك .

2 - المستوى الثاني

بالإضافة إلى البنود السابقة فهناك بنود أخرى (المستوى الثاني من الأصول السائلة) يتم تضمينها بالأصول السائلة عالية الجودة والتي يجب الأ تزيد عن 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (المستوى الأول + المستوى الثاني)، وتأخذ هذه الأصول نسبة خصم قدرها 15% على الأقل . وتمثل هذه البنود فيما يلي:

أ) سندات عالية الجودة لشركات غير مالية وسندات عالية الجودة مغطاة غير مصدرة من البنك ذاته (على سبيل المثال ذات تقييم ائتماني AA- أو أعلى).

على أن تستوفى الشروط التالية:

- أن تكون معتد بها من قبل البنك المركزي المصري لتغطية احتياجات السيولة خلال اليوم أو تغطية عجز السيولة حتى اليوم التالي .
- أن تكون غير مصدرة من كيانات تابعة للبنك .

- ذات مخاطر ائتمان منخفضة: أصول ذات تقييم ائتماني AA- على الأقل بواسطة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها، أو ليس لديها تقييم ائتماني بواسطة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها ومقيمة داخلياً عن طريق احتمالات تعثر موازية لتقييم ائتماني على الأقل AA- . حذف واحده من علامة السالب
 - أن تكون متداولة في أسواق كبيرة ونشطة تتميز بمستوى تركيز منخفض.
 - توافر دلائل عن خبرات سابقة عن كون هذه السندات مصدر سيولة يعتمد عليه في السوق (سهولة البيع) حتى أثناء ظروف سوق غير مواتية. (بمعنى أن أقصى انخفاض لأسعار هذه السندات أو أقصى معدل خصم عليها في السوق لا يزيد عن 10% على مدار 30 يوم خلال آخر 10 سنوات، أو خلال فترة موازية في ظل أزمات السيولة الحادة في السوق.
- (ب) سندات مصدرة من الحكومة وهيئات القطاع العام ذات وزن مخاطر 20% وفقاً للأسلوب النمطي لمخاطر الائتمان لمتطلبات بازل 2 .
- (مكونات الأصول السائلة عالية الجودة موضحة بالجدول رقم 1) .

ب) صافي التدفقات النقدية الخارجة

تتمثل صافي التدفقات النقدية الخارجة في الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة مطروحاً منه الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة وذلك في ظل السيناريو غير المواتي المحدد خلال الفترة المعنية (30 يوماً) . ويمثل هذا الناتج مركز السيولة غير المتوافق في ظل السيناريو غير المواتي المحدد في الفترة محل الإختبار . ويتم احتساب الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة عن طريق ضرب الأرصدة القائمة للفئات المختلفة للإلتزامات في نسب مفترضة متوقع أن يتم سحبها من قبل الدائنين وكذا ضرب قيم محددة متوقع سحبها بالنسبة للبنود المختلفة خارج الميزانية . يتم احتساب الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة عن طريق ضرب المبالغ المتوقع تحصيلها بنسب تعكس التدفقات الداخلة المتوقعة في ظل السيناريو غير المواتي المحدد .

(مكونات التدفقات النقدية الخارجة والداخلة موضحة بالجدول رقم 1) .

ثانياً: نسبة صافي التمويل المستقر (NSF) Net Stable Funding

تقيس نسبة صافي التمويل المستقر قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الأجل (أكثر من سنة) للبنك ، مقارنةً بالتوظيفات في الأصول واحتمالات وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن الإلتزامات خارج الميزانية. وتهدف هذه النسبة إلى مساعدة البنك على هيكلة مصادر الأموال في مركزه المالي والالتزامات العرضية لديه، بالإضافة إلى الأنشطة في أسواق رأس المال لمساندتها في التغييرات الهيكلية التي تطرأ على مخاطر السيولة بعيداً عن عدم التوافق الزمني قصير الأجل ولتوفير مصادر تمويل أكثر إستقراراً لكل من أصول وأنشطة البنك. ويجب أن تزيد نسبة صافي التمويل المستقر عن 100% .

قيمة التمويل المستقر المتاح ASF

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح ASF}}{\text{قيمة التمويل المطلوب RSF}} < 100\%$$

قيمة التمويل المستقر المطلوب RSF

وتتكون نسبة التمويل المستقر من عنصرين هما:

أ- التمويل المستقر المتاح (ASF) Available Stable Funding
ب- التمويل المستقر المطلوب (RSF) Required Stable Funding

أ- التمويل المستقر المتاح (ASF)

ويتكون التمويل المستقر المتاح من (1) القاعدة الرأسمالية للبنك (الشريحة الأولى والثانية) . (2) الأسهم الممتازة ذات أجل سنة فأكثر . (3) الالتزامات ذات أجل إستحقاق فعال effective maturity سنة فأكثر . (4) الجزء المستقر من الودائع غير محددة الأجل والودائع لأجل اقل من سنة والتي من المتوقع أن تبقى في البنك لمدد أطوال في أوقات الأزمات .

لا يدخل ضمن حساب هذه النسبة هذه التسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها البنوك من البنك المركزي المصري التي تخرج عن نطاق عمليات السوق المفتوحة المعتادة وذلك بهدف عدم اعتماد البنوك على البنك المركزي كمصدر للأموال .

ويتم احتساب قيمة التمويل المستقر المتاح وفقا لهذه النسبة على أساس القيام أولاً بادراج قيمة القاعدة الرأسمالية والالتزامات على البنك ضمن أحد البنود التي سيرد ذكرها بالجدول رقم 2، ويتم ترجيحها بمعامل التمويل المستقر المتاح المقابل لها ، ثم يتم جمع كافة البنود المرجحة للوصول إلى إجمالي التمويل المستقر المتاح .

ب- التمويل المستقر المطلوب (RSF)

يتم احتساب قيمة التمويل المستقر المطلوب على أساس إجمالي قيم الأصول المحتفظ بها والممولة من قبل البنك مرجحة بمعامل التمويل المستقر المطلوب المقابل لكل نوع من الأصول مضافاً إليه البنود خارج الميزانية مرجحة بمعامل التمويل المستقر المطلوب المقابل لها . ويمثل معامل التمويل المستقر المطبق على القيم المقر عنها للأصول والبنود خارج الميزانية قيمة البند الذي يرتأى ضرورة دعمه بتمويل مستقر . تأخذ الأصول الأكثر سيولة والمتاحة في الحال كمصدر للتمويل الإضافي في الظروف غير المواتية معاملات أقل للتمويل المستقر المطلوب ، وبالتالي تتطلب تمويل أقل إستقراراً من الأصول التي تعد أقل سيولة في مثل هذه الظروف ومن ثم تتطلب تمويل أكثر إستقراراً .

تعتبر معاملات التمويل المستقر المطلوب مقاييس تهدف إلى ترتيب قيم أصول ما والتي لا يمكن تسيلها من خلال البيع أو الاقتراض بضمانها في الأوقات التي يتعرض فيها البنك لأزمة سيولة تستغرق عام . وفقاً لهذه النسبة فإن قيم هذه الأصول يجب أن تدعم بتمويل مستقر .

وقد تم تحديد فئات الالتزامات خارج الميزانية التي يجب تضمينها في نسبة صافي التمويل المستقر (لكي تتماشى مع مثيلاتها في نسبة تغطية السيولة) على أساس ما إذا كانت هذه الالتزامات ناشئة عن تسهيلات ائتمانية أو تسهيلات للسيولة أو التزامات عرضية أخرى . ويتضمن الجدول (رقم 2 ج) أنواع محددة للبنود خارج الميزانية مدرجة بالفئات الملائمة وكذا معاملات التمويل المستقر المطلوب المقابلة لها .

جدول رقم (1)
نسبة تغطية السيولة (LCR) Liquidity Coverage Ratio

نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم ≤ 100

البند	معامل الترجيح	القيمة	إيضاحات
أولاً: بسط النسبة : الأصول السائلة عالية الجودة			
المستوى الأول			
النقدية	100%		جميع النقدية المتوافرة في الحال - التي لا يتم الاحتفاظ بها لأغراض تشغيلية وغير المرهونة - لمقابلة الالتزامات .
أرصدة احتياطية لدى البنك المركزي	100%		الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي التي يمكن سحبها في الظروف غير المواتية .
الأوراق المالية ذات وزن مخاطر صفر وفقاً للأسلوب النمطي لبازل 2 لمخاطر الائتمان			الأرصدة غير المرهونة لأوراق الدين التي تأخذ وزن مخاطر صفر وفقاً للأسلوب النمطي لبازل 2 لمخاطر الائتمان والتي لها سوق نشط لإعادة الشراء .
- مصدر أو مضمونة من الجهات السيادية	100%		الأرصدة غير المرهونة لأوراق الدين المصدرة أو المضمونة من جهات سيادية والتي تأخذ وزن مخاطر صفر وفقاً للأسلوب النمطي لبازل 2 لمخاطر الائتمان والتي لها سوق نشط لإعادة الشراء .
- مصدر أو مضمونة من بنوك مركزية	100%		الأرصدة غير المرهونة لأوراق الدين المصدرة أو المضمونة من بنوك مركزية والتي تأخذ وزن مخاطر صفر وفقاً للأسلوب النمطي لبازل 2 لمخاطر الائتمان والتي لها سوق نشط لإعادة الشراء .
- مصدر أو مضمونة من مؤسسات أخرى	100%		الأرصدة غير المرهونة لأوراق الدين المصدرة أو المضمونة من بنوك التسويات الدولية ، صندوق النقد الدولي ، بنوك التنمية الإقليمية، والتي تأخذ وزن مخاطر صفر وفقاً للأسلوب النمطي لبازل 2 لمخاطر الائتمان والتي لها سوق نشط لإعادة الشراء .
أوراق دين مصدرة من الحكومة أو البنك المركزي بالعملة المحلية للدولة الأم التابع لها البنك أو للدولة التي سيولة	100%		الأرصدة غير المرهونة لأوراق الدين المصدرة من الحكومة السيادية أو البنك المركزي بالعملة المحلية للدولة الأم التابع لها البنك أو للدولة التي تؤخذ بها مخاطر سيولة .
أوراق دين مصدرة من الحكومة أو البنك المركزي لدول ذات مخاطر أعلى من صفر بعملات أجنبية (إلى الحد الذي يتوافق فيه مع الاحتياجات بالعملات الأجنبية بالدولة)	100%		
إجمالي المستوى الأول			
المستوى الثاني			
أصول خاصة بالحكومة وشركات القطاع العام ذات مخاطر 20% وفقاً للأسلوب النمطي لبازل 2 لمخاطر الائتمان	85%		
سندات الشركات غير المالية والسندات المغطاة عالية الجودة غير مصدر من البنك ذاته (ذات تصنيف - AA أو أعلى)	85%		
إجمالي المستوى الثاني			
إجمالي قيمة غطاء السيولة = المستوى الأول + المستوى الثاني			

الإيضاحات	القيمة	نسبة الخصم	البند
			ب) المقام: صافي التدفقات النقدية الخارجة (إذا كانت موجبة)
			1- التدفقات النقدية الخارجة
الودائع لأجل الخاصة بالأفراد الطبيعيين والمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم .		5%	ودائع الأفراد والمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم- المستقرة
الودائع تحت الطلب وودائع التوفير الخاصة بالأفراد الطبيعيين والمشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم. justify		10%	ودائع الأفراد والمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم- اقل استقرارا
كافة أنواع الودائع والأشكال الأخرى من التمويل الخاصة بالشركات غير المالية والتي ليس لها تاريخ استحقاق أو التي تستحق خلال 30 يوم أو اقل و/أو التي تتضمن خيار ضمني يؤدي إلى تخفيض أجل الاستحقاق الفعلي إلى 30 يوم أو اقل.		35%	ودائع الشركات غير المالية
كافة أنواع الودائع والأشكال الأخرى من التمويل من الجهات السيادية ، البنوك المركزية وشركات القطاع العام ليس لها تاريخ استحقاق أو التي تستحق خلال 30 يوم أو اقل و/أو التي تتضمن خيار ضمني يؤدي إلى تخفيض أجل الاستحقاق الفعلي إلى 30 يوم أو اقل.		75%	ودائع الجهات السيادية ، البنوك المركزية وشركات القطاع العام
كافة أنواع الودائع والأشكال الأخرى من التمويل من المؤسسات المالية والتي ليس لها تاريخ استحقاق أو التي تستحق خلال 30 يوم أو اقل و/أو التي تتضمن خيار ضمني يؤدي إلى تخفيض أجل الاستحقاق الفعلي إلى 30 يوم أو اقل.		100%	ودائع المؤسسات المالية
قيمة التمويل المضمون بأصول غير تلك المتضمنة بالأصول السائلة عالية الجودة والذي يستحق خلال 30 يوم مثل عمليات البيع مع الالتزام بإعادة الشراء		25%	التمويل المضمون (مثل عمليات البيع مع الالتزام بإعادة الشراء) بأصول غير تلك المتضمنة بالأصول السائلة عالية الجودة (غطاء السيولة)
قيمة التمويل المضمون بأصول متضمنة بالأصول السائلة عالية الجودة الذي يستحق خلال 30 يوم مثل عمليات البيع مع الالتزام بإعادة الشراء		0%	التمويل المضمون (مثل عمليات البيع مع الالتزام بإعادة الشراء) بأصول متضمنة بالأصول السائلة عالية الجودة (يتم الاعتماد بالعمليات المتجددة المضمونة بأصول سائلة عالية الجودة)
قيمة التمويل المضمون بسندات شركات غير مالية الذي يستحق خلال 30 يوم مثل عمليات البيع مع الالتزام بإعادة الشراء		25%	التمويل المضمون (مثل عمليات البيع مع الالتزام بإعادة الشراء) بسندات شركات غير مالية
			الالتزامات العرضية
			أ) الجزء غير المستخدم من الالتزامات والارتباطات
		10%	- تسهيلات ائتمانية للأفراد والمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم
		10%	- تسهيلات ائتمانية للجهات السيادية وشركات القطاع العام
		100%	حدود سيولة liquidity lines (ممنوحة لبنوك أخرى)
		75%	ب) خطابات ضمان
		100%	ج) اعتمادات مستنديه

		50%	(د) أدوات أخرى للتمويل التجاري
			2- التدفقات النقدية الداخلة (التدفقات النقدية الناشئة عن الأوراق المالية بالبسط لا يتم تضمينها بالمقام)
التدفقات النقدية الداخلة خلال الثلاثين يوم من القيمة الأصلية ، الأتعاب والعوائد الخاصة بالقروض والتسهيلات المنتظمة للأفراد الطبيعيين		100%	تدفقات داخلة تعاقدية من القروض والتسهيلات المنتظمة الخاصة بالأفراد
التدفقات النقدية التعاقدية الداخلة من التسهيلات والقروض المنتظمة للجهات الآتية: المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم ، الشركات غير المالية والمؤسسات المالية . كافة المبالغ يجب أن تكون صافي من التدفقات الخارجة المطلوبة والمتوقعة لإعادة تمويل القروض والتسهيلات القائمة .			تمويل الشركات غير المضمون (قروض وتسهيلات منتظمة)
		100%	- المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم
		100%	- الشركات غير المالية
		100%	- المؤسسات المالية
التدفقات النقدية الداخلة المتعلقة بالتمويل المضمون بأصول سائلة مثل عمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع والذي يستحق خلال 30 يوم .		0%	عمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع
		100%	الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية وحدود السيولة الممنوحة للبنك
		100%	ودائع لدى المؤسسات المالية الأخرى
			صافي التدفقات النقدية الخارجة (2)
			نسبة تغطية السيولة 2/1

جدول رقم (2)
نسبة صافى التمويل المستقر

نسبة صافى التمويل المستقر = قيمة التمويل المستقر المتاح / قيمة التمويل المستقر المطلوب < 100

الإيضاحات	القيمة	معامل الترخيص	البند
			(أ) قيمة التمويل المستقر المتاح
		100%	الشريحة الأولى والثانية من القاعدة الرأسمالية
		100%	الأسهم الممتازة غير المتضمنة في الشريحة الأولى والتي تزيد عن القيمة المسموح إدراجها بالشريحة الثانية والتي لها أجل استحقاق سنة فأكثر
		100%	الأموال المقترضة والالتزامات المضمونة وغير المضمونة الخاصة بالشركات (بما في ذلك الودائع لأجل) والتي لها أجل استحقاق فعلى سنة فأكثر
		100%	الأموال المقترضة من الأفراد والمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم التي لها أجل استحقاق فعلى سنة فأكثر
رصيد الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق و/أو الودائع لأجل (كما هي معرفة بنسبة تغطية السيولة) ذات أجل استحقاق متبقية أقل من سنه الخاصة بالأفراد والمشروعات المتوسطة وصغيرة الحجم .			الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق والودائع ذات فترة استحقاق فعلية أقل من سنة .
		80%	التجزئة
		80%	المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم
		50%	التمويل غير المضمون المقدم من الشركات غير المالية والذي يستحق في أقل من سنة
		0%	أرصدة التمويل الأخرى غير المضمونة والمقدمة من الشركات والتي تستحق في أقل من سنة
			اجمالي التمويل المستقر المتاح
			(ب) قيمة التمويل المستقر المطلوب
		0%	النقدية
		0%	الأدوات المتداولة بسوق النقد والأدوات قصيرة الأجل غير المضمونة (ذات أجل استحقاق أقل من سنة)
		0%	أوراق مالية ذات أجل استحقاق متبقي أقل من سنة
رصيد أوراق الدين المقترضة أو المشتراه بموجب اتفاقيات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع بحيث يقابلها عملية عكسية لها نفس الضمانة وتكون فترة استحقاق كل عملية منهما خلال 12 شهر.		0%	عمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع وعمليات اقتراض الأوراق المالية (التي لها عمليات مثيلة تقابلها)
الأوراق المالية غير المرهونة والأوراق المالية المستخدمة حالياً كضمانة لعمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع وعمليات اقتراض الأوراق المالية بحيث تكون أجل هذه الأوراق المالية سنة فأكثر .		5%	الأوراق المالية غير المرهونة والأوراق المالية المستخدمة حالياً كضمانة لعمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع وعمليات اقتراض الأوراق المالية بحيث تكون أجل هذه الأوراق المالية سنة فأكثر .
الأوراق المالية المصدرة والمضمونة من كل من الجهات السيادية، البنوك المركزية، وحدات القطاع العام وأي مؤسسات أخرى ولها وزن مخاطر صفر ومصدرة بالعملة المحلية للدولة الأم للبنك أو بعملة الدولة التي يمارس البنك فيها نشاطه ومن ثم ينشأ بها مخاطر سيولة.			السندات غير المرهونة من الدرجة الأولى وغير المضمونة المصدرة من شركات غير مالية وذات فترة استحقاق سنة فأكثر:

البنك المركزي المصري - قطاع الرقابة والإشراف
وحدة تطبيق مقررات بازل 2

مصنفة AA فأعلى - يتراوح تصنيفها من A- حتى AA-	20% 50%	تاريخ الاستحقاق سنة فأكثر .
السندات المغطاة غير المصدرة من قبل البنك ذاته وذات أجل استحقاق سنة فأكثر - مصنفة AA فأعلى - يتراوح تصنيفها من A- حتى AA-	20% 50%	الأرصدة المتوافقة مع التعريف المذكور بنسبة تغطية السيولة على ان تكون الفترة المتبقية على تاريخ الاستحقاق سنة فأكثر.
الأوراق المالية المصدرة من الجهات السيادية و وحدات القطاع العام بوزن مخاطر 20% ذات أجل استحقاق سنة فأكثر .	100%	الأرصدة غير المرهونة من أدوات الدين المصدرة أو المضمونة من جهات سيادية ، بنوك مركزية ، بنوك التنمية متعددة الجنسية و وحدات القطاع العام والتي تأخذ وزن مخاطر 20% وفقاً للأسلوب النمطي لمخاطر الائتمان في إطار مقررات بازل 2 والفترة المتبقية على استحقاقها سنة فأكثر.
أسهم المؤسسات غير المالية المدرجة بمؤشر رئيسي بأحد البورصات المتعارف عليها .	50%	الأرصدة غير المرهونة من أسهم المؤسسات غير المالية المدرجة بالمؤشر الرئيسي بأحد البورصات المتعارف عليها. يجب القيام بتحليل لتحديد الأسواق الرئيسية .
أسهم أخرى	100%	
الذهب	50%	
معادن نفيسة أخرى	100%	
القروض غير المجددة الممنوحة للمؤسسات المالية ذات أجل استحقاق أقل من سنة	0%	أرصدة القروض غير المجددة الممنوحة للشركات المالية ذات أجل استحقاق فعلى أقل من سنة والتي للبنك حق غير قابل للإلغاء في استردادها. عندما يكون القرض مضمون ، يجب ان يكون أجل الضمانة أقل من سنة .
القروض الممنوحة للجهات السيادية ، البنوك المركزية ، وحدات القطاع العام والشركات غير المالية والتي لها أجل استحقاق أقل من سنة .	50%	
القروض الممنوحة لعملاء التجزئة التي لها أجل استحقاق أقل من سنة.	85%	
القروض ذات أجل استحقاق سنة فأكثر		
قروض الشركات ، المؤسسات المالية والقروض الحكومية ذات أجل استحقاق سنة فأكثر	100%	
قروض التجزئة التي تستحق خلال سنة فأكثر والقروض غير العقارية	100%	
قروض الإسكان التي تستحق خلال سنة فأكثر	65%	
الأصول المدعومة بأوراق مالية Asset – backed securities	100%	
كافة الأصول الأخرى غير المتداولة بسوق النقد وغير النقدية	100%	
كافة الأوراق المالية المتداولة الأخرى أو الأدوات الأخرى المقيمة بالسعر العادل القائم على استنتاجات مستقاة من أسعار السوق أو نماذج مستخدمة.	100%	
أصول أخرى مولده للدخل (على سبيل المثال حقوق الاقلية)	100%	كافة الأصول الأخرى التي تولد أو من المتوقع ان يتولد عنها دخل مثل استثمارات في أسهم شركات خاصة، استثمارات في صناديق استثمار وكذا الاستثمارات الأصلية متضمنة حقوق الاقلية .
أصول أخرى غير سائلة (المباني ، المعدات ، والأصول غير الملموسة)	100%	كافة الأصول الأخرى متضمنة المباني والمعدات الثابتة والأصول التي آلت ملكيتها وفاء لدين له قبل الغير ، الأصول غير الملموسة مثل الشهرة و كافة الأصول الأخرى غير السائلة بخلاف المتضمنة أعلاه
كافة الأصول المرهونة غير المقر عنها ضمن فئة "الأصول الأخرى غير السائلة"	100%	
أصول لم ترهن بعد ولكن محتفظ بها كضمانة احتياطية للمخاطر المستقبلية المتوقعة الناشئة عن عمليات المشتقات .	100%	أرصدة الأصول التي لم ترهن بعد ولكن محتفظ بها كضمانه احتياطية للمخاطر المستقبلية المتوقعة المصاحبة لعمليات المشتقات – فروق تقييم للعمليات

أو للضمانات التي تم تقديمها بالفعل .			
			بنود خارج الميزانية يتم إدراجها ضمن بسط النسبة
تتضمن عملاء التجزئة ،الشركات غير المالية ، المؤسسات المالية ، الجهات السيادية ، البنوك المركزية و وحدات القطاع العام ، الشركات الشقيقة والشركات أخرى.	10%	liquidity facilities	الحدود الائتمانية غير المستخدمة وحدود السيولة
التزامات تمويل عرضية أخرى تتضمن منتجات و أدوات متضمنة ما يلي : ○ حدود ائتمانية وحدود سيولة قابلة للإلغاء بدون شروط. ○ خطابات الضمان ○ الاعتماد المستندية ○ أدوات التمويل التجاري الأخرى ○ التزامات غير تعاقدية مثل: - طلبات محتملة لإعادة شراء أدوات الدين الخاصة بالبنك وتسهيلات تمويله أخرى من هذا القبيل - منتجات مركبة حين يتوقع العملاء إمكانية وسهولة تداولها مثل سندات العائد المعدل وسندات العائد المتغير. ... - صناديق الاستثمار المدارة التي يتم تسويقها بهدف الاحتفاظ بقيمة مستقرة.			التزامات تمويل عرضية أخرى
			اجمالي التمويل المستقر المطلوب (2)
			نسبة صافي التمويل المستقر 2/1